قضية الفصاحة(*)
في القاموس العربي التاريخي

د . عبد العلي الودغيري
كلية الآداب – الرباط

– 1 –

البحث في قضية «الفصاحة» في القاموس(1) العربي التاريخي ، هو في الواقع بحث في صميم مدونة هذا القاموس ومادته اللغوية ، وفي كيفية تحديد مصادر هذه المادة ومنابع جمعها واستقائها ، ورسم إطارها الزماني والمكاني ، وحجمها ومستويات استخدامها .

ومعرفةُ طبيعة المادة اللغوية لهذا القاموس مسألةٌ أساسية جدا وضرورية جدا ، ولكنها متوقفة على معرفة المنهج الذي سوف يُتبع في تأليفه ، والتصور الذي يضعه له أصحابه بحسب الأهداف والغايات المتوخاة منه . وبصفة محددة ودقيقة ، لابد لمعرفة طبيعة المادة اللغوية التي سيحتويها هذا القاموس أن نعلم **أولا** : هل من أهدافه أن يكون شاملا يؤرخ لسائر الالفاظ العربية ، وكل استعمالاتها ومستويات استخدامها ، بغض النظر عن كونها فصيحة (أي من اللغة المشتركة) أو غير فصيحة (أي من العاميات واللهجات) ، أم سيكون الهدف هو الاقتصار على مستوى العربية الفصحى (المشتركة) دون غيرها من اللهجات والعاميات والاستعمالات المحلية التي لم يشترك فيها كل العرب ؟

وأن نعلم **ثانيا** : هل سيؤرخ للعربية في كل أطوار حياتها : قديمها وحديثها ، أم سيقتصر على القديم وحده كما فعل (أ . فيشر) في قاموسه ؟

ولنفترض الآن أن الاختيار وقع على حصر الهدف المتوخّى في كتابة تاريخ العربية الفصحى (أو المشتركة) دون اللهجات والعاميات لأسباب يمكن إجمالها في :

1– أن العربية الفصحى (أي المشتركة) هي اللغة

(*)بحث قدم للندوة العلمية التي نظمتها جمعية (المعجمية العربية بتونس) أيام 14 – 15 – 16 – 17 نونبر 1989 بالعاصمة التونسية في موضوع : (المعجم العربي التاريخي : قضاياه و وسائل إنجازه).

التي كانت وما تزال وستظل تقوم بدور التواصل والتفاهم الكاملين بين سائر أبناء العروبة والاسلام ، وهي إلى ذلك عنصر توحيد ديني وثقافي وقومي . وأما اللهجات والاستعمالات المحلية فلم تستطع ولا تستطيع في يوم من الأيام أن تقوم بهذا الدور ، بل هي عامل تجزئة وتفرقة أكثر منها عامل توحيد ، وعامل انقطاع وتباعد أكثر منها عامل تقارب وتفاهم وتواصل .

2- قلة المعلومات التي تصلح لوصف اللهجات العربية في عصورها الماضية وكتابة تاريخها بشكل علمي . فالعرب اشتغلوا بالتأليف في الفصحى ، ووجهوا عنايتهم للاهتمام بها والمحافظة عليها ، وأهملوا اللهجات لأسباب كثيرة ، ولم يتحدثوا عنها إلا عَرَضا وفي شكل استطرادات خلال كتاباتهم الفصيحة . والنَّزر القليل من المعلومات التي نتوفر عليها ، من الصعب جمعه في زمن يسير ، لأنه موزع على طائفة كبيرة جدا من المظان ، دفينٌ بين طياتها ، وليس كل هذه المظان مطبوعا ولا ميسورا لطلبه(2) .

3- تعدد هذه اللهجات في القديم والحديث ، وسرعة تكاثرها وتوالدها . فداخل الجزيرة العربية المحدودة المساحة كانت هناك لهجات تعددت بتعدد القبائل . ولما جاء الاسلام وخرج العرب من الجزيرة وانتشروا في سائر أنحاء المعمور ، انتقل معهم هذا التعدد وازداد مع توالي القرون تفاحشا وتفاقما ، وأصبحنا نجد داخل الاقليم الواحد من أقاليم البلاد العربية وأقطارها عددا كبيرا من اللهجات التي تحتاج كل واحدة منها إلى تاريخ خاص .

فإذا مال بنا التفكير اليوم إلى وضع قاموس يجمع في وقت واحد بين التأريخ للفصحى والتأريخ للهجات والعاميات ، وجب استحضار كل هذه الصعوبات والعراقيل التي يمكن أن تثبط العزائم ، وقد تصرف النظر عن المشروع - الذي نجتمع من أجله - نهائيا أو تؤجله إلى أجل غير مسمى .

على أنه بالامكان أن نفصل بين الأمرين ، فنضع مشروعين اثنين : أحدهما لتأريخ العربية الفصيحة (أي المشتركة) وثانيهما لتأريخ اللهجات والعاميات ، وتكون الأسبقية في هذه المرحلة الأولى لانجاز المشروع الأول ، وأما الثاني فيؤجل إلى حين استكمال المعلومات والتوفر على الوسائل والوثائق الكافية ، هذا مع العلم أن اللهجات والعاميات في حد ذاتها يمكن أن تكون لها تواريخ متعددة لا تاريخ واحد . فكل لهجة على حدة تستحق أن تكون موضوع تاريخ خاص ومستقل - كما سبق - كما أنه بالامكان أن تخصص اللهجات القديمة وحدها بتاريخ ، وكذلك وعلى غرارها اللهجات الحديثة .

ثم إن التفكير في الاقتصار - ولو مرحليا - على التأريخ للعربية الفصيحة المشتركة ، لا يعني التفكير في الاستغناء عن دراسة اللهجات والرجوع إلى النصوص والوثائق الخاصة بها ، بل على العكس من ذلك سوف تقدم لنا دراسة اللهجات بالطريقة العلمية المطلوبة والموضوعية في التأريخ للألفاظ الفصيحة لا يمكن تجاهلها أو الاستهانة بها ، ولا سيما إذا عرفنا حقيقة أساسية وهي أن أغلب الألفاظ والاستعمالات الفصيحة ، كانت قبل تُفَصَّح وتصبح لغة مشتركة ، عبارة عن لهجة محلية أو استعمال خاص ، ومعنى ذلك أن الذي يريد أن يؤرخ لألفاظ العربية الفصيحة سيكون مضطرا إلى إرجاع أغلبها إلى أصولها اللهجية واستعمالاتها الخاصة . ثم إن هناك ألفاظا عربية كثيرة عَرَفت خلال تاريخ تطورها حركة من المد والجزر ، فانتقلت من

الاستعمال المحلي واللهجي إلى الاستعمال الفصيح المشترك ، ثم ما لبثت أن عادت بها دورة الحياة إلى نقطة البداية وهي الاستعمال اللهجي ، وربما أدت بها إلى الانكماش والتقلص شيئا فشيئا حتى وصلت إلى نقطة الموت والاهمال التام . فيكون المؤرخ اللغوي مضطرا في مثل هذه الحالة إلى تتبع مراحل الكلمة الثلاث : النشأة ، فالتوسع ، فالتقلص ، أي مضطرا بالاضافة إلى البحث عن اللهجة العربية القديمة التي انطلقت منها الكلمة قبل أن تُفَصَّح ، لأن يتتبع حركة تطورها حتى يعرف اللهجة الحديثة التي استقرت فيها في مرحلة التقلص والانكماش ، أو حتى يعثر على المقبرة التي دُفنت فيها الكلمة بصفة نهائية ، وهذا كله يعني شيئا واحدا وهو أن دراسة الوثائق والنصوص الخاصة باللهجات العربية مفيد جدا في التأريخ للفصحى .

— 2 —

فإذا أصبح هذا الافتراض الآن مقبولا ، وهو أن الهدف قد تحدد في الاقتصار على التأريخ للفصحى ، وجب بعد ذلك أن نعلم ماهو المفهوم الذي نريد أن نعطيه لكلمة (فصحى) ونحن نضع تصورنا لهذا القاموس ؟ وتحديد هذا المفهوم ضروري لأنه يتوقف عليه تحديد نوع المادة اللغوية التي سوف يشتمل عليها قاموسنا التاريخي .

وفي نظرة إجمالية مختصرة يتبين للدارس أن هناك مفهومين للفصحى لابد من اتخاذ موقف واضح إزاءهما ومعرفة أيهما يلزم الأخذ به والاعتماد عليه . وأولهما قديم والثاني حديث .

أما المفهوم القديم ، فنقصد به مفهوم (الفصحى) أو (الفصاحة) عند المعجميين والقاموسيين وحدهم ، لا عند سواهم من أصحاب البلاغة والنحو الذين هم بدورهم قد استخدموا هذا المصطلح ، ولكن بمعايير قد تختلف كثيرا أو قليلا عن معايير وشروط المعجميين والقاموسيين .

فإذا كان البلاغيون مثلا لا يعتبرون من الكلام فصيحا إلا ما تحققت فيه عناصر فنية وجمالية معينة ، فأصبح بذلك يمثل مستوى استخداميا عاليا ينحصر وجوده – أو يكاد – في استعمالات كبار الشعراء والأدباء والكتاب ، فإن المعجميين ومؤلفي القواميس على الخصوص لم يتقيدوا بهذا الشرط ، إذ الفصحى عندهم لاتعدو أن تكون هي اللغة التي استعملها أصحابها الاصليون (أي العرب الأقحاح) الذين لم يتأثر لسانُهم بعجمة ولم ينحرف عن أصله بسبب الاختلاط بلغات أجنبية ، سواء كانت أدبية ثقافية رفيعة المستوى كلغة الشعر والخطب ، أم كانت عادية محكية دارجة على الشفاه في التخاطب اليومي كلغة الأعراب التي أخذت عنهم مباشرة . ومن أجل التأكد من صحة انتماء اللفظ أو الاستعمال إلى العروبة الحق ، وسلامتها من الانحراف والهجنة اشترطوا شروطا سنعود إليها بعد قليل .

فللبلاغة إذن الحق في الاعتراض على كلمة (مُسْتَشْزِرات) الواردة في قول امرىء القيس :

غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِراتٌ إلى العُلاَ

بسبب ثقلها على الأذن وعدم الانسجام في تأليفها الصوتي ، وأما القاموسيون فلا يعترضون ، لأن عندهم أن كل كلمة في شعر امرىء القيس وغيره من شعراء الجاهلية فصيحة ولو كانت ثقيلة على الأسماع .

وللبلاغيين ألا يعتبروا عيسى بن عمر النحوي فصيحا حين قال :

«مالكم تَكَاكَأتُمْ عَلَيَّ» لأنه استعمل كلمة غريبة حُوشِيَّة يُحتاج إلى التنقير عنها في كتب اللغة(3) . ولكن صانعي القواميس القدامى لم ينظروا إلى

الحوشي والغريب تلك النظرة المريبة ، فقواميسنا القديمة ملأى بالغريب وبالحوشي .

وبالمقابل ، فإن أصحاب الصناعة القاموسية القدامى ، قد حصروا إطار الفصاحة في حدود زمانية ومكانية معينة كما سنرى ، ولم يتقيد بذلك البلاغيون ، لأنهم أجازوا الاستشهاد بنصوص متأخرة عن عصور الاحتجاج حين توفرت فيها العناصر الفنية والأسلوبية التي يتطلبونها .

وللنحاة كذلك مقاييس في الفصاحة ، لم يكن صانعوا القواميس العربية ليحترموها جميعا ، من ذلك مثلا ، شرط الاطراد في القياس . فإذا كان النحوي لا يستطيع أن يبني قواعده على الحالات الشاذة ، فإن الأصل في القاموس – كما يقول بحق بعض اللسانيين المعاصرين(4) – أن يكون ذيلا للنحو وملحقا به ، لأنه من المفروض أن يشتمل على كل الشواذ التي لا تنتظمها قاعدة(5) . وقديما اعترض ابن درستويه على الذين اعتبروا الاطراد في القياس معيارا من معايير الفصاحة في الألفاظ فقال : «وقد تلهج العرب الفصحاء بالكلمة الشاذة عن القياس ، البعيدة عن الصواب ، حتى لا يتكلموا بغيرها ، ويدعوا المنقاس المطرد المختار(6)» . وكذلك كان موقف ابن الطيب الفاسي الشركي (أو الشرقي) الذي هاجم ثعلبا وسواه ممن اعتبروا الشذوذ مخلا بالفصاحة وقال : «والشذوذ لا ينافي الكثرة كما لا ينافي الفصاحة(7)» ، وقال أيضا : «قد يكون الشاذ أفصح من المقيس وأكثر استعمالا في الكلام كما يُعلم بالوقوف على متون التصريف وأصول اللغة(8)» .

لقد كان مفهوم الفصاحة عند المعجميين والقاموسيين إذن يقوم أساسا على ثلاثة معايير أو شروط هي :

1 – **شرط المكان** : وهو الذي تقرر بمقتضاه أن تكون العربية المراد الحكم لها بالفصاحة خالية من كل شوائب العجمة والتحريف ، بعيدة عن كل عوامل التأثر بالدخيل ، ولذلك تم اتخاذ كل الاحتياطات المشددة في اختيار بيئة هذه الفصحى وتقليص حدودها الجغرافية في أطلس لغوي لاتتسع مساحته لغير القبائل العربية الواقعة في وسط الجزيرة دون بقية أطرافها التي كانت على صلة بأمم أخرى أجنبية ، وفي بواديها دون حواضرها ومدنها التي كانت تَعِجُّ أيضا بحركة الوافدين عليها من خارج الجزيرة أو من أطرافها بقصد التجارة أو غير ذلك(10) .

وفي الحقيقة أن هذا الشرط لا يكاد ينطبق إلا على اللغة المحكية التي جمعوها من أفواه مستعمليها مباشرة ، وأما اللغة الأدبية المكتوبة ، ولغة الشعر بالخصوص ، فلم يراعوا في شأنها هذا الشرط ، لأنهم استشهدوا بلغة شعراء عاشوا في كبريات الحواضر الجاهلية والاسلامية ، وخالطوا أمما غير العرب ، كالنابغة وامرىء القيس ، وحسان ، وعمر بن أبي ربيعة ، وجرير ، والفرزدق ، والأخطل ، وغيرهم ...

والشرط الثاني : وهو شرط الزمان أو الأقدمية ، تم بمقتضاه تحديد إطار الفصاحة زمنيا في العصور الأولى للغة العربية ،فأوقفوا من أجل ذلك الاحتجاج باللغة الأدبية ، وخاصة لغة الشعر ، في حدود منتصف القرن الثاني الهجري ، وباللغة الشفوية المنقولة عن أعراب البادية مباشرة في حدود القرن الثالث إلى الرابع الهجري . وكل استعمال جاء خارج إطار الأقدمية هذا عدَّ مولدا أو محدثا ولم يلتفت إليه إلا في المجال البلاغي والأسلوبي .

والشرط الثالث : وهو شرط الصحة ، يقتضي بأن لا يحكم بالفصاحة للفظ أو استعمال إلا إذا ثبتت نسبته إلى عربي فصيح سواء بالمشافهة أو

الرواية الصحيحة . والعربي الفصيح – في هذا المجال – هوالذي نشأ في بيئة وزمن بعيدين وعن العجمة والاختلاط كما حدد من قبل . وما شُكَّ في نسبته للعرب الأقحاح أصحاب اللغة الأصليين الذين ظلوا محتفظين بسليقتهم دون فساد أو تحريف ، اطرح جانبا و لم يُفصَّح . وقد وردت في القواميس القديمة ألفاظ كثيرة مقرونة بعبارات التحفظ والاحتياط إن لم نقل الطعن والتجريح ، كمثل قولهم : (وفي لغة) و (في لُغَية) و (لم يثبت) و (لم يصح) و (لست منه على ثقة) و (فيه نظر) .. الخ . وكثيرا ما عابوا كتاب ابن دريد الذي سماه (الجمهرة) بسبب توسعه في السماع دون تثبت واحتياط ، وطارت شهرة كتاب الجوهري الذي سماه (تاج اللغة وصحاح العربية) و فضَّله كثير من الناس على غيره لتقيده بشرط الصحة . وكان ابن الطيب الشرقي الفاسي يقول : «وليس المدار على كثرة الجمع بل على شرط الصحة الذي فاق به الصحاحُ جميعَ من تقدمه أو تأخر عنه(11) ...

والذي نريد أن نستنتجه من كل ما سبق ، هو أن مفهوم الفصاحة هذا بشروطه المذكورة ، قد استخدم عند القدماء بمثابة سيف ذي حدين :

أ – فقد استخدم بالنسبة للغة العربية القديمة معيارا للانتقاء والاصطفاء ، وليس وسيلة من وسائل الاحاطة والشمول . فالاحتكام إليه هو الذي أدى إلى تحديد طبيعة المادة اللغوية التي جمعوها وألفوا منها القواميس ، وحصرها في بيئة وزمان معينين ، وما خرج عن ذلك رَدوُّه و لم يعتبروه داخلا في (لغة العرب) المحكوم لها بالوثوقية والتفصيح . وكانت النتيجة أن ظلت خارج القواميس المؤلفة قديما لغات سائر القبائل التي لم تشملها حدود وسط الجزيرة ، كما خرجت من تلك الدائرة لغات كل الحواضر والمدن القديم منها والحديث .

ب – واستخدم من جهة أخرى ، حاجزا منعيا وقف في وجه اللغة الحادثة التي طرأت بعد عصر التدوين والاحتجاج ، وحال بين القواميس القديمة وبين متابعة التطور الذي عاشته العربية خلال عصور طويلة على أيدي الشعراء والكتاب والفلاسفة وأصناف العلماء على اختلاف تخصصاتهم . فأصبحت تلك القواميس تصد عن كل لفظ أو استعمال لم يخضع لشروط الفصاحة القديمة ، بدعوى أنه مولد أو محدث أو أعجمي دخيل ، أو مجازي ، أو اصطلاحي . وبذلك لم تسمح لنفسها بالتجاوب مع الحركة الثقافية والعلمية والطفرات الحضارية التي كان لها انعكاس واضح على اللغة خارج القواميس الشاملة . بل لقد أقفلت قواميسنا أبوابها ونفضت يدها من عملية الجمع والتدوين في مرحلة سابقة للعصور التي نضجت فيها ثمرات الحضارة العربية ووصلت قمة أمجادها . وتعمدت أن تبتعد عن مواطن هذا الازدهار وعواصمه الكبرى كالبصرة والكوفة والمدينة ودمشق وبغداد والقاهرة وقرطبة والقيروان ، مكتفية برصيدها القديم وبزادها الذي ورثته من الأعراب الأوائل لاتريد أن تنميه أو تضيف إليه .

إن المرء لا يقول هذا بغاية التنقيص من قيمة الأعمال الجليلة التي خلفها لنا أسلافنا القدامى في مجال الدرس المعجمي والتأليف القاموسي ، ولا بقصد الطعن في مناهجهم التي اضطروا إليها اضطرارا بحكم الأهداف الدينية والثقافية والحضارية والقومية التي انطلقوا منها ، ولكن نقوله من أجل تقرير واقع حاصل لاسبيل إلى إنكاره ، ولا فائدة في معاندته

مادام الهدف عندنا هو البناء وليس الهدم . وهذا الواقع هو أن هناك قدرا هائلا لا يستهان به من الألفاظ والاستعمالات التي عرفتها اللغة العربية عبر تاريخها الطويل ظل خارج القواميس الكبرى التي وصلت إلينا ، وأن هذه القواميس القديمة قد توقفت حقبة طويلة عن ملاحقة ما يستجد في اللغة خلال العصور الاسلامية ، وكأن العربية قد اكتمل نموها في عصر الجمع والتدوين واستقرت على حالها النهائي .

ولقد استمر هذا الحصار مضروبا على العربية المحدثة طوال ما يقرب من خمسة قرون على الأقل ، أي منذ القرن الرابع الهجري إلى بداية التاسع الذي ظهر فيه القاموس (القاموس المحيط) للفيروزأبادي . ذلك أن صاحب (القاموس المحيط) قد حاول تخطي هذا الحاجز ، وتجاوز ذلك المفهوم القديم للفصاحة ، فأباح لنفسه إدخال عدد لابأس به من الكلمات والاصطلاحات الجديدة . ولكن عمل الفروزأبادي هذا لم يستطع من **جهة أولى** أن يحيط بكل المستجدات والمحدثات من الألفاظ والاستعمالات التي أوجدتها العربية خلال القرون الخمسة السابقة . والسبب واضح وهو أن عمله كان عملا فرديا وأنه لم يقم بعملية تدوين جديدة للغة على غرار عملية التدوين الكبرى التي قام بها الرواة واللغويون الرواد المؤسسون .

وملاحظتنا الثانية على عمل (القاموس المحيط) هي أن جرأته تلك ،وثورته على المفهوم القديم للفصاحة قد جرَّتا عليه حملة نقدية شعواء ضارية من اللغويين العرب . وكان في مقدمتهم و على رأس حربتهم ابن الطيب الشرقي الفاسي الذي قسم ما جاء به صاحب (القاموس المحيط) من زيادات إلى : (1) اصطلاحات علمية ، (2) ومجازات ، (3) ودخيل ، (4) ومولد (5) وأسماء أعلام . واعتبر أن كل هذه الأصناف من الكلمات ليس من (لغة العرب) في شيء ، لأنها كلها خارجة عن مفهوم الفصاحة القديم . وهذه الحملة النقدية التي قوبل بها عمل المجد الفيروزأبادي لم تشجع آخرين على الاقتداء به وتقليده في ثورته ، ولذلك وجدنا الركود يعود من جديد إلى صناعة القواميس العربية . وظل هذا الصمت سائدا مخيما مدة قرون أربعة أخرى ، إلى أن ظهر (تاج العروس) للزَّبيدي في مطلع القرن الثالث عشر ، فشرح كتاب الفيروزأبادي وحاول خلال الشرح أن يضيف تلك الاستدراكات التي أتى بها شراح (القاموس المحيط) ونقاده ومحشوه ، معتمدا بالدرجة الأولى على حاشية شيخه ابن الطيب الشرقي الفاسي .

وللحقيقة وللتاريخ، لابد أن نعترف بأنه إذا كانت القواميس اللغوية العامة قد أحجمت عن متابعة تطور العربية في سائر أعصارها وأمصاره ، فإن قيام بعض القواميس المتخصصة (كمفردات الطب ، والتصوف، والفلسفة ...الخ) قد حاول التخفيف من حدة المشكل . ولكن هذه القواميس المتخصصة كان عددها قليلا جدا بالقياس إلى اتساع المعارف وأنواع العلوم والفنون من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن هذا القدر القليل من القواميس المتخصصة قد اهتم بالألفاظ الاصطلاحية وحدها ، وبقيت خارجه كل الألفاظ العامة ذات الدلالة اللغوية المشتركة .

— 3 —

ذلك هو المفهوم القديم للفصاحة في الحقل المعجمي والقاموسي ، وتلك هي بعض انعكاسات ونتائجه السلبية على لغتنا وقواميسنا القديمة . فما هو موقفنا منه الآن ونحن بصدد وضع تأريخ لألفاظ العربية ؟ لاشك أن الجواب الواضح هو أن هذا المفهوم قد تجاوزه العصر ، وأنه قد أصبح موضع

نقاش ونقد منذ القرن التاسع عشر الميلادي . كما تجاوزته المجامع اللغوية العربية وكل القواميس التي ألفت طيلة المئة والخمسين سنة الماضية . وهناك على كل حال أسباب كثيرة تدعونا في هذا العصر لتجاوز هذا المفهوم وإحلال مفهوم جديد محله ، وأهمها :

1 – أنه أصبح اليوم من المسلم به بين الدارسين للغة ، أنه لكل عصر فصاحته الخاصة . وهذا معناه أن كل عصر له معجمه وألفاظه التي يعبر بها عن ثقافته ، وعن الأدوات والمفاهيم الحضارية التي يستخدمها . ولايمكن لرجل في هذا العصر أن يتفاهم بين مخاطبيه بألفاظ الجاهلية أو العباسية إذا هو قرر الاقتصار عليها وحدها .

2 – أن تاريخ العربية لم يتوقف عند القرن الثالث أو الرابع الهجري ، والعرب لم ينقرضوا بعد ذلك العصر ، بل ازداد ارتفاعا ، وازدادت المساحة الجغرافية التي يحتلونها فوق الكرة الأرضية.

3 – أن تشبث القدامى بذلك المفهوم الذي ذكرناه للفصاحة ، كان ناتجا عن اعتقادهم بأن الاعتراف بالتطور اللغوي – وتطور العربية على الخصوص – معناه ترك المجال حرا أمام اللغة لكي تنحرف وتذهب بها المذاهب حتى تصبح لغات بدل لغة واحدة ، ولذلك تنقطع الصلة بالتراث وتتحول الأمة الواحدة إلى أمم وشعوب مختلفة ، ويحول هذا التطور في الأخير بين الناس وبين فهمهم للنص القرآني والنصوص الدينية الأخرى . ولكن الدراسات الحديثة بينت أن كل هذه التخوفات مبالغ فيها ، لأن التطور الذي قد يؤدي إلى الخطورة المذكورة هو الذي يحدث على مستوى اللهجات ، إذ هو تطور عشوائي ولا يتحكم فيه شيء – كما سنرى – أما التطور الذي يحدث على مستوى الفصحى فهو بطيء جدا وخاضع لقوانين وقواعد متفق عليها ، فما دام العرب والمسلمون عامة متشبثين باستعمال الفصحى لغةً مشتركةً في التخاطب ، ولغة التعليم والثقافة والدين ، وما دام الحرص موجودا على تعلم القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ، وعلى تعليم قدر كبير من نصوص التراث الفصيح وتلقينها جيلا بعد جيل ، فلا خوف بعد ذلك لما يحدث داخل الفصحى وتحت رعايتها وفي كنفها من تطور وتغير ، لأن ذلك ضرورة تمليها سنة التجاوب مع التطور الحضاري ، والثقافي ، لأنه كلما جد مفهوم أو مسمى إلا واحتاج الناس للتعبير عنه بلفظ جديد أودلالة محدثة .

أضف إلى ذلك كله أن التطور الذي يحدث عادة على مستوى المعجم ، لايكون فيه خطر على بنية اللغة الاساسية التي قوامها النظام الصوتي والصرفي والنحوي . ولذلك وصفوا المعجم بأنه نظام مفتوح ، وقالوا عن الأنظمة الأخرى : الصوتية والصرفية والنحوية إنها أنظمة مغلقة . ولا أدل على ما نقول من هذا القدر الهائل الكبير جدا من الألفاظ الحديثة التي دخلت الاستعمال طيلة المئة والخمسين سنة الماضية والتي كادت تجعل من نصف المعجم العربي القديم تقريبا مهملا ومماتا ، ومع ذلك لم يقل أحد إن العربية أصبحت في خطر . الخطر لا يأتي من إدخال ألفاظ ومصطلحات جديدة وإخراج وطرح ألفاظ ومصطلحات موجودة ، لأنه من دون هذه العملية الدائبة المستمرة : عملية الدخول والخروج في ألفاظ المعجم ، لايمكن للغة أن تعيش وتضمن لنفسها الاستمرار . ونحن بالطبع نريد للغتنا العربية الحيوية والنشاط والاستمرار .

4 – وبالنسبة لنا نحن الذين نريد وضع تاريخ للغة

العربية ، لايمكن أن نحتفظ بهذا المفهوم القديم إلا إذا كنا نريد أن نقتصر على وضع تاريخ اللغة العربية ، أي عربية ما قبل القرن الثالث الهجري ، أو كنا – بعبارة أخرى – نريد تكرار وإعادة إنتاج محاولة (فيشر) التي اعتقد أن المقصود هو تجاوزها وتخطيها . على أن مجمع القاهرة نفسه حين طبع الجزء الذي طبعه من عمل (فيشر) لم يفعل ذلك لأن مشروع هذا الرجل العالم كان يعبر تمام التعبير عن تصور المجمع ورغبته ، بل فعله بعدما رأى أن الغاية التي يسعى إليها ، وهي التأريخ لسائر أطوار العربية غاية ليس من السهل تحقيقها يومذاك ، للحاجة الماسة إلى الوثائق والنصوص والمعلومات الكافية .

لا أعتقد إذن إلا أن الهدف الذي ينبغي تحديده لمشروعنا هو نفس الهدف الذي سبق لمجمع اللغة العربية أن رسمه وهو كتابة تاريخ شامل للغتنا بتتبع حياتها من النشأة الأولى إلى يوم الناس هذا ، لاسيما أن أخصب مراحل التطور التي عرفتها هذه اللغة بعد مرحلة الانقلاب الذي أحدثة مجيء الاسلام ، وهي تلك المراحل التي أعقبت القرن الثالث الهجري (أي العصر الذي توقف عنده مشروع فيشر) وشهدت ما نعلمه جميعا من الازدهار في العلوم والفنون والآداب ، استطاعت لغتنا أن تستوعبه جميعه وتعبر عنه تعبيرا دقيقا وبمقدرة عالية .

ولا أعتقد أيضا إلا أن هدفنا هو كتابة تاريخ شامل ومفصل لحضارتنا وأفكارنا ومفاهيمنا وتصوراتنا ومقولاتنا ومواقفنا ورؤانا للعالم انطلاقا من ألفاظ اللغة ، على اعتبار أن الألفاظ هي التي تعكس بصدق وحضارة وفكر وثقافة المجتمع الذي يتكلمها . ومعلوم أن حضارتنا – نحن العرب – لم يقف تطورها عند المرحلة الزمنية القصيرة التي توقفت عندها القواميس اللغوية القديمة . بل لقد شرّقت هذه الحضارة وغرّبت بعد القرن الثالث الهجري وعُمِّرت قرونا طويلة واستقرت في بيئات متنوعة الخصوبة والمناخ . واستفادت من ثقافات وتجارب لا حصر لها . وكل ذلك كان يعبر عنه بواسطة ألفاظ اللغة . فالذي يريد أن يتتبع تاريخ العرب وحضارتهم في سائر الأطوار ، عليه أن يستقرىء تاريخ ألفاظهم في جميع تلك الأطوار أيضا .

نحن إذن أمام ضرورة البحث عن مفهوم جديد للفصاحة يعترف بوجود فصاحة قديمة ، وهي التي حدد الأسلاف إطارها الزماني والمكاني ، بتلك الحدود التي ذكرناها سابقا ، وفصاحة حديثة نشأت خارج تلك الحدود في زمن يمتد مابين القرن الثالث وبداية الخامس عشر للهجرة ، وفي بيئة شاسعة واسعة تمتد عبر جميع الأصقاع التي استقرت فيها اللغة العربية واستوطنتها بعد الاسلام من أقصى الخليج إلى أقصى المحيط ، وهي عربية الفكر والثقافة والأدب والعلوم المختلفة ، حُشِيَتْ بها بطون آلاف الكتب وملايين الأوراق التي ينوء بحملها تراثنا الزاخر الغزير .

ولقد مرت لغتنا العربية خلال حياتها الطويلة التي لاتكاد تشبهها في طولها لغة أخرى من اللغات الحية ، بعدة طفرات وأحداث تاريخية كبرى غيرت من ملامحها وتركت آثارا واضحة عليها ، ولعل أبرز هذه المعالم هي الثورة الشاملة التي أحدثها الاسلام ، ثم الثورة الثقافية الكبرى التي أحدثها عصر الترجمة والازدهار العلمي ابتداء من عصر بني العباس ، ثم اليقظة الحديثة التي بدأت بمنتصف القرن التاسع عشر الميلادي إثر الاصطدام بالغرب . وفي كل مرحلة من هذه المراحل الكبرى كانت العربية تبرز إلينا بوجه جديد وملامح متغيرة في مفرداتها ودلالة ألفاظها وتراكيبها واستعمالاتها ، ولذلك فبالامكان – وهذا

ماقال به دارسون من قبل – وضع تقسيمات مدرسية للتمييز بين المراحل الكبرى البارزة في تطور الفصحى عبر هذا التاريخ الطويل ،كأن نقول : (1) فصحى العصر الجاهلي . (2) وفصحى العصر الاسلامي الأول . (3) وفصحى العصور العباسية .(4) وفصحى عصور الانحطاط . (5) وفصحى العصر الحديث .

– 4 –

لكن ، إذا كانت الفصحى القديمة قد حددتها معايير القدماء ورسمت إطارها المعروف لدينا ، فما هي المعايير التي تتحدد بها الفصحى أو الفُصْحَيَات التي حدثت بعد عصر الاحتجاج والتدوين ؟ ذلك أنه ليس من المعقول أن لكل لفظ أو استعمال تم العثور عليه بعد عصر التدوين الأول يعتبر فصيحا ، حتى ولو ورد على ألسنة العامة أو الأعاجم ، أو انفرد باستعماله شخص واحد دون سواه ، أو جاء مخالفا لأبنية العرب وأقيستها في كلامها ؟

والجواب على هذا هو أن العربية بعد عصور التدوين ، قد تطورت في اتجاهين مختلفين معروفين :

1– **اتجاه اللهجات** والاستعمالات العامية ، وهو ما يمكن أن نسميه اصطلاحا بالاتجاه العفوي ، وفيه عاشت العربية حياتها على ألسنة الناس من مختلف الفئات والطبقات حرة طليقة لا يردها عن تطورها العشوائي راد ، ولايكبح جماحها شيء ، وهذا التطور الذي شهدته العربية في هذا المستوى كان سريعا ويصطبغ بصبغة البيئة التي عاش فيها ، وهو الذي أدى إلى ظهور لهجات عربية جديدة محلية وإقليمية لاحدود لعددها ولا نهاية ، حلت محل اللهجات العربية القديمة . وهذا الاتجاه الذي تطورت فيه العربية مما صورت بعضَ مظاهره كتب (لحن العامة) وكتب التصويب اللغوي ، ولايهمنا الآن أمره إذا ما تم حصر الهدف خلال هذه المرحلة في التأريخ للفصحى .

اتجاه الفصحى : أو الاتجاه المقنن ، وهو الذي شهدت فيه العربية تطورها وتوسعها على أيدي الكتاب والشعراء والمفكرين والعلماء على اختلاف تخصصاتهم ، واحتفظت لنا أعمالهم ومؤلفاتهم التي لاحصر لها بشواهده ووثائقه التي تساعد على التأريخ له . وخاصية التطور الذي عرفه هذا الاتجاه هي أنه محدود وبطيء نسبيا إذا ما قيس بالتطور الذي تم على مستوى العاميات واللهجات . ولكنه من جانب آخر يمتاز بكونه لا يصطبغ بالصبغة الاقليمية والمحلية في الغالب وإنما له طابع اللغة المشتركة بين سائر أقطار العروبة . وماكانت له صبغة محلية فهو قليل من جهة وسرعان ما ينتشر عبر الكتب والمؤلفات فتزول عنه هذه الصفة من جهة ثانية ، ذلك أن التوليدات والاشتقاقات الجديدة التي تفرزها استعمالات الكتاب والشعراء والعلماء والمثقفين عادة ما تراعى فيها قواعد العربية الفصحى (المشتركة) ما أمكن ، ولا يضطر لتجاوزها أو اختراقها إلا نادرا وفي نطاق جد محدود . فهو تطور إذن يتم داخل القواعد والأقيسة القديمة وفي ظلها وتحت رعايتها ومباركتها .

وأعتقد أننا لو أردنا الآن تحديد ملامح وطبيعة الفصحى في مفهومنا الحديث ، لقلنا بادىء ذى بدء : إن الفصاحة التي نقصد إليها ونتحدث عنها ليست مستوى بلاغيا متميزا يتبارى الناس من أجل اكتسابه أو تقليده ، ولكنها هي خاصية اللغة التي تحترم حدا أدنى من القواعد الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية المتفق عليها بين علماء العربية ، وتصلح لتكون أداة للتفاهم الجماعي والتواصل المشترك بين سائر المتكلمين بها أينما كانوا ومتى وُجدوا ، ووسيلة للتعليم والتثقيف ، وأساسا لتوحيد

الفكر وتحقيق الهوية . فاللغة التي تجتمع فيها هذه الخصائص نسميها «العربية الفصحى» أو «العربية المشتركة» ، وذلك في مقابل اللهجات المحلية .

وهذا التعريف الذي أعطيناه للفصاحة والفصحى في مفهومنا الحديث سمح لنا بأن نعتبر فصيحا كل لفظ أو استعمال توفرت فيه الشروط الثلاثة التالية(12) وهي :

1) أن يرد في نص مكتوب ، أي لابد من أن يكون بعض كبار الكتاب أو الشعراء أو العلماء قد استخدموه في مؤلفاتهم وأعمالهم المكتوبة . لأن الفصحى التي حدثت بعد عصر التدوين والجمع إنما نشأت وتطورت كما سبق القول – على أيدي هؤلاء الكتاب والشعراء والعلماء ، أي نشأت وتطورت داخل النصوص المكتوبة ، وليس على ألسنة العامة .

2) أن يكون قد شاع استعماله بين أكثر من كاتب أو مؤلف ، وإلا وجب عده من المفردات الخاصة بكاتب بعينه أو مؤلف بذاته وهذا لا ينبغي اعتباره من اللغة المشتركة حتى يتداوله أكثر من مستعمل واحد .

3) أن يكون جاريا ولو بوجه على قواعد العربية وأقيستها في أبنيتها وسننها في الاشتقاق والتوليد والتعريب . فما خالف وضعه وضع القواعد والصيغ والأبنية المعترف بها مخالفة تامة لم يعتبر من الفصيح ،(أي من اللغة المشتركة)اللهم إلا إذا أقره واعترف به مجمع من المجامع اللغوية العربية ، فاكتسب بذلك الاعتراف حق «المواطنة» وانضم الى عائلة أخواته .

— 5 —

والآن ، وبعد أن فرغنا من تعيين أحد أهداف القاموس العربي التاريخي ، بأن قلنا إنه يجب أن يقتصر – ولو مرحليا – على التأريخ للفصحى وحدها دون اللهجات والعاميات ، ثم خطونا خطوة ثانية وحددنا هدفا آخر لهذا القاموس فقلنا : يجب أن يشمل التاريخ الذي نريد كتابته كل عصور الفصحى ومراحلها منذ الجاهلية إلى اليوم ، وأعطينا أفكارا واقتراحات حول ملامح الفصحى المتأخرة وبينا المقصود بها عندنا ، علينا إذن أن نضيف خطوة ثالثة فنسأل : هل نريد لقاموسنا هذا أن يهتم بوضع تاريخ لكافة الألفاظ واستعمالات الفصحى القديمة والمتأخرة ، ولا يترك منها شاذا ولا مقيسا ولا عاما ولا خاصا(أي سواء كان من اللغة العامة أم كان من اللغة الاصطلاحية الخاصة بعلم من العلوم أو فن من الفنون) ، ولا حيا ولا ميتا (أي سواء كان اللفظ ما يزال جاريا في الاستعمال أم كان قد أهمل وعفى عليه النسيان) . .أم أن الاختيار سيقع على طريقة أخرى وهي الانتخاب من هذه الفصحى كلها قدرا معينا من الألفاظ والاستعمالات وترك الباقي ؟

وأعتقد أنه في الحالين معا لابد من توسيع مصادر هذا القاموس توسيعا يتجاوز حدود القواميس القديمة والحديثة يشمل كل المادة اللغوية الموجودة في تراثنا المكتوب بالعربية في سائر الأعصار والأمصار مهما كانت طبيعته ومهما كان نوعه . أي لابد من القيام بعملية مسح وتفريغ شاملة لكل تراثنا المكتوب بالعربية ابتداء من أقدم نص وصل إلينا وهو النقوش القديمة ، إلى آخر نص نريد الوقوف عنده ، ولا تقتصر على القواميس وكتب اللغة وحدها . فمن جهة لأن هذه القواميس والكتب اللغوية قد أهملت عددا كبيرا من الألفاظ والدلالات و لم تدونها كما مر . ومن جهة ثانية لأنه حتى هذه الالفاظ والدلالات

التي دونت في القواميس لم تدون معها تواريخ استعمالها وتغيرها وتطورها . فافرض أنك عثرت على كلمة في كتاب (العين) وهو أقدم قاموس لغوي شامل وصل إلينا ، فظهور هذه الكلمة في القرن الثالث الذي ألف فيه (العين) لايعني بحال أنها وليدة ذلك العصر ، فقد تكون في الغالب أقدم من ذلك بكثير ، وقد يكون استعمالها – قبل أن تستقر على الصيغة والدلالة اللتين وجدت عليهما في كتاب الخليل – عرف مراحل عديدة من التطور والتقلب والنمو ، وهذا ما يفرض الرجوع في التأريخ لتلك الكلمة إلى ماهو أقدم من (العين) من الوثائق والنصوص . ثم افرض أنك عثرت على كلمة أخرى في (القاموس المحيط) وهو كتاب ألف في بداية القرن التاسع الهجري ، و لم تعثر عليها في قاموس قبله ، فهذا لايقطع بأن بداية استعمالها كانت في ذلك العصر وهو القرن التاسع ، فربما استعملت قبله بأعصر وقرون لأن قواميسنا لم تتابع التطور اللغوي مرحلة بعد مرحلة وسنة بعد سنة وقرنا بعد قرن . ولذلك فإن القواميس (القديم منها والحديث) لن تفيدنا إلا في وضع المعالم الكبرى لهذا التاريخ ، أما حدوده الدقيقة أو القريبة من الدقة فلا بد فيها من مسح التراث وتفريغ النصوص .

ولاشك أن إنجاز هذه العملية : عملية المسح والتفريغ لكل النصوص المكتوبة بالعربية حتى ولو اقتصرنا على المطبوع منها دون المخطوط ، ليس من السهولة بمكان ، ولا سيما أن تراثنا العربي المكتوب ربما كان هو أغنى تراث تملكه الانسانية وأغزره في الوقت الحاضر . ولكن لامناص منه على كل حال مهما تطلب من وقت وجهد ومال . ولقد كان المجمع العلمي القاهري قد تهيب المشروع فتركه إلى حين يتم نشر وجمع وتحقيق كل تراثنا المكتوب(13) ، ونحن لا نرى هذا الرأي ، ولا نقول بضرورة هذا الانتظار ، وما لا يدرك كله لا يترك جله كما يقال . إذ بالامكان الاقتصار في عملية الجرد والمسح على النصوص المطبوعة دون انتظار المخطوط أولا ، وبالامكان ثانيا الاشتغال بالطبعات العادية للنصوص المنشورة دون انتظار تحقيقها مع إمكانية الرجوع إلى أصولها المخطوطة عند الحاجة والضرورة . وبالجملة يمكن البدء بما يتوفر لدينا حاليا من النصوص ، وهو أكثر من كثير ، بدل التوقف وانتظار الذي يأتي وقد لا يأتي ، لأن النقص سوف يظل موجودا في جميع الاحوال . ولو كان المجمع القاهري قد بدأ العمل بدل التوقف والانتظار لكان قد قطع مراحل كبيرة في المشروع . على أن هذا الكتاب الذي يراد وضعه ، سوف يظل – شأنه في ذلك شأن سائر القواميس – قابلا بصفة دائمة ومستمرة لعمليات متلاحقة من التنقيحات والمراجعات والتصويبات ، وسيضاف إليه عبر السنين اللاحقة كل ما يتم الوصول إليه من جديد تكشف عنه عمليات المسح والمتابعة التي من المفروض أن تستمر على أيدي باحثين مختصين موزعين على أقطار العالم .

الهوامش

(1) استعملت في هذا البحث – كما في أبحاث سابقة – مصطلحي : (قاموس) و (معجم) بمعنيين مختلفين ، شعورا مني بضرورة التمييز بين مفهومين أصبح الفصل بينهما في الدراسات المعجمية المعاصرة أمرا واضحا تماما .

والمفهوم الأول يراد به كل كتاب أو تأليف له هدف تربوي وثقافي ، ويجمع بين دفتيه قائمة تطول أو تقصر من الوحدات المعجمية (المداخل) التي تحقق وجودها بالفعل في لسان من الألسنة ، وبخضعها لترتيب وشرح معينين . وهذا المفهوم هو الذي يناسب أن نطلق عليه مصطلح (قاموس) في مقابل اللفظ الأجنبي(Dictionnaire) .

وأما المفهوم الثاني فيعني ماهو أشمل وأعمق ، وهو المجموع المفترض (أي الموجود بالقوة لا بالفعل) واللامحدود من الوحدات المعجمية التي تمتلكها جماعة لغوية معينة بكامل أفرادها ، أو يمكن أن تمتلكها احتمالا ، بفعل القدرة التوليدية الهائلة للغة . وهذا ماينا سب أن نطلق عليه لفظ (معجم) في مقابل معنى من المعاني الاصطلاحية الحديثة لكلمة (Lexique) الأعجمية . وعلى هذا يمكن أن نقول في التمييز بين المفهومين والاصطلاحين ماقاله (لوي غيلبير) وهو أن القاموس ليس سوى «عملية تصغير للمعجم الموزع على أدمغة كل أفراد الجماعة ، وفي العدد الكبير من الجمل التي تتوالد بفعل إبداعية النظام اللغوي» . وبعبارة أخرى أن الفرق بين (القاموس) و (المعجم) كالفرق بين الانجاز والقدرة (أو الكفاءة) في اللسانيات التوليدية . ثم إن البحث في القاموس بحث يغلب عليه الطابع التطبيقي والعلمي لأنه يندرج عادة تحت علم (صناعة القواميس) (La lexicographie) بينما يغلب الطابع النظري على البحث في (المعجم) ، لأنه يندرج تحت فرع آخر من الدراسات المعجمية وهو فرع (علم المفردات) أو (المعجمية) (La lexicologie) ، وقد أصبح اليوم من صلب اهتمام الفرضية المُعْجَمانِيَّة (L'hypothèse lexicaliste) .

(انظر حول ما سبق : المعجم . ج . مارسيليزي . تعريب عبد العلي الودغيري) . – (La créativité lexicale. par : L. Guilbert : 46)

وتجدر الاشارة في الأخير إلى أن الدكتور إبراهيم السامرائي في بحث له منشور بمجلة «البحوث والدراسات العربية» بعنوان : (عن المعجمات اللغوية القديمة ومسألة التصحيح اللغوي) يعيب على صفوة اللغويين والباحثين في العربية استعمالهم لكلمة (قاموس) بمعنى الكتاب الذي يشتمل على قائمة الألفاظ المرتبة والمشروحة ، ويقول إن الصواب هو استعمال (معجم) لأن (القاموس) في اللغة هو وسط البحر ، وهو عَلَم على كتاب الفيروزأبادي ولا يجوز إطلاقه على أي كتاب لغوي . وكأن الأستاذ السامرائي لايعلم أن هذا الاستعمال الذي أنكره قد أقره المجمع العلمي بالقاهرة وأثبته في (المعجم الوسيط) ، كما أثبتته قواميس أخرى منها (المعجم العربي الأساسي) و (المنجد في اللغة والأدب و العلوم) وغيرها . وقد تطورت كلمة (القاموس) في دلالتها على مراحل ثلاث ، فاستعملت أولا بمعنى وسط البحر أو معظمه ، ثم أصبحت علما على كتاب الفروزأبادي ، وأصبحت تعني أخيرا كل كتاب لغوي يحتوي على طائفة من الكلمات المرتبة والمشروحة .

ومن أجل كل ما سبق ، أقترح تسمية الكتاب الذي يراد تأليفه من أجل التأريخ لألفاظ اللغة العربية ب(القاموس العربي التاريخي) وليس (المعجم العربي التاريخي) .

(2) من أنواع المصادر والمظان التي تساعد على التأريخ للهجات العربية القديمة والمتأخرة نذكر :
- كتب القراءات القرآنية .
- كتب لحن العامة والتصويب اللغوي وتفصيح العامي .
- القواميس العربية الشاملة وخاصة (لسان العرب) و (شمس العلوم) .
- قواميس المفردات الطبية والنباتية كمفردات ابن البيطار ، وكتاب (ضياء النبراس في حل مفردات الأنطاكي بلغة أهل فاس) للعلمي .
- كتب الرحلات ومذكرات الأسفار .
- كتب الجغرافية ووصف الأقاليم ككتاب أحسن التقاسيم .
- كتب التواريخ ، وأحسن مثال عليها كتاب (عجائب الآثار للجبرتي) .
- كتب الطبيخ ووصف الأطعمة ككتاب : فضالة الخوان في طيبات الطعام لابن رزين التجيبي الأندلسي .
- كتب الفلاحة ، ككتاب الفلاحة لأبي الخير الأندلسي .
- الحكايات والقصص الشعبية كألف ليلة وليلة .
- كتب ومجاميع الشعر العربي والأزجال كديوان ابن قزمان وملعبة الكفيف الزرهوني .
- كتب ومجاميع الأمثال الشعبية ، كأمثال الزجلي .

– كتب النوازل والأحكام الفقهية (مثل : المعيار للونشريسي) .
– الوثائق الدبلوماسية والرسائل والعقود المختلفة المستعملة في توثيق المعاملات (بيع – شراء – زواج – شركة ...الخ).
– المستدركات التي وضعها مستشرقون على القواميس العربية القديمة ، كتكملة دوزي .
– بعض القواميس الثنائية اللغة كقاموس بدرودي آلكالا في وصف لهجة أهل غرناطة .
– وأما اللهجات المعاصرة فقد وضعت في وصفها دراسات وقواميس كثيرة، ولكنها مع ذلك لم تستطع الاحاطة بسائر اللهجات ولا تعد كافية لوضع التأريخ المطلوب .

(3) المزهر : 1 / 186 .

(4) انظر: Simone Delassalle et Marie - Noél... - Le lexique entre la lexicologie et l'hypothèse lexicaliste - in langue française: N° 30. p : 29.

(5) والمثال على ذلك أن التأنيث في العربية الفصحى وفي لغات أخرى كثيرة لاتضبطه قاعدة مطردة ، لذلك تظل خارج القواعد كلمات كثيرة لا يمكن معرفة تأنيثها وتذكيرها إلا بالرجوع إلى قواميس اللغة ، وهذا ماجعل كتاب ابن الأنباري في (المذكر والمؤنث) يتحول من كتاب لقواعد التذكير والتأنيث إلى قاموس يشتمل على قائمة طويلة جدا من الألفاظ التي لا يعرف جنسها إلا بالسماع ، فكان هذا القاموس الصغير من الألفاظ بمثابة ذيل على قواعد النحو .

(6) تصحيح الفصيح : 1 / 109 ومابعدها .

(7) انظر : قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي : ص :77 .

(8) نفسه .

(9) لم نذكر ضمن هذه الشروط (شرط كثرة الاستعمال) ، لأنه تبين لنا أن صانعي القواميس والمعجميين القدامى بصفة عامة لم يتقيدوا به في كثير من الأحوال . بدليل ماسبق قوله وهو أن قواميسنا القديمة ملأى بالغريب والنادر والحوشي ، وبدليل أيضا أن عملية تنميط (normalisation) الفصحى التي تمت عن طريق التأليف القاموسي لم تقتصر على اللغة الأدبية المشتركة وهي التي نظم بها الشعر الجاهلي ونزل بها القرآن ، وإنما امتدت لتشمل كل لفظ استعمله أعرابي من أعراب القبائل المعدودة في مواطن الفصاحة حتى ولو لم يكن ذلك اللفظ مستعملا عند قبائل أخرى ، وهذا أحد أسباب وجود ظاهرة كثرة الترادف والتضاد والاشتراك والصيغ المتعددة للجموع والمصادر ...الخ . فعملية التنميط هي التي رفعت كثيرا من الألفاظ والاستعمالات من مستوى الاستخدام المحلي واللهجي إلى مستوى الفصحى أي اللغة المشتركة . ومثل هذا حدث أيضا لكل اللغات التي تم تنميطها عن طريق تحويل لهجة معينة إلى لغة مشتركة وتعميم استعمالها على سائر أنحاء البلاد ، كاللغة الفرنسية واللغة التشيكية ...الخ.

ثم إن تطبيق مبدأ كثرة الاستعمال كان يتطلب القيام باستقراء تام للغة الموصوفة وهو ما لم يتم بشكل دقيق في عصر الجمع والتدوين ، لأن كل لغوي كان يحكم بمقتضى علمه الخاص ، ولذلك كثيرا ماكان يحدث أن يختلف اللغويون في الحكم على درجة شيوع لفظ من الألفاض . أضف إلى ماسبق أن تطبيق هذا المبدأ قد يتعارض أحيانا مع مبادىء ومقاييس أخرى كالقول بأن ما ورد في القرآن أو في لغة الحجاز فصيح ولو لم يكثر استعماله . (انظر 59ومابعدها من كتابنا قضايا المعجم العربي) . ولعله من أجل ذلك كله كان بعض القدامى لا يسلم بضرورة اعتبار (كثرة الاستعمال) ضمن معايير الفصاحة ، ومنهم ابن درستويه الذي قال في الرد على ثعلب : «وليست الفصاحة في كثرة الاستعمال ...وإنما الفصيح ما أفصح عن المعنى ، واستقام لفظه لا ما كثر استعماله .» (تصحيح الفصيح :1 / 109 وما بعدها) ، وتابعه ابن الطيب الشرقي الفاسي في (موطئة الفصيح) وأيد كلامه بعدة شواهد . (انظر : قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي – القسم الأول) .

(10) هناك نصوص حددت مواطن الفصاحة عند العرب أورد عددا منها صاحب المزهر في الجزء الأول وغيره ، وأشهرها نص الفارابي . (انظر كتاب الحروف :147 – والمزهر : 1 /211 – 212) الذي يقصر الفصاحة على ست قبائل بعينها . وإذا كانت هذه النصوص تختلف فيما بينها في بعض الجزئيات كتسمية وتعيين القبائل الفصيحة التي وقع الأخذ عنها وتحديد عددها وترتيبها من حيث درجة الفصاحة ، كما أشار لذلك الدكتور رشاد الحمزاوي (العربية والحداثة : ص 16 – 17)فهي لا تختلف قط في كون الجزيرة العربية هي مهد الفصاحة وموطنه ، وأن الرواة تحروا الأخذ عن القبائل البعيدة عن التأثر والاختلاط بالأجنبي ما أمكن لهم التحري ، ولذلك اختاروا الرواية عن الأعراب الضاربين في بيئة اعتقدوا أنها مغلقة وهي وسط الجزيرة لأطرافها المحاذية للامم .

(11) انظر (قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي) ص :129 .

(12) جعل الدكتور الحمزاوي في كتابه : (العربية والحداثة : 131) من مقاييس الفصاحة : يسر التداول والمقصود به اختيار اللفظ السهل المختصر ، والملاءمة ومعناه عدم تداخل «المصطلح المختار مع غيره من المصطلحات وأن يعبر في الحالات الفضلى عن ميدان واحد ، وتكون تلك الملاءمة ضعيفة أو قوية على قدر تقلص أو تعدد الميادين التي يستعمل فيها» . والحوافز أي «كل ما يحفز المتكلم أو المستعمل على اختيار المصطلح ... الذي يتولد منه مشتقات أكثر .»

ونحن نعتقد أن مثل هذه المقاييس صالحة فقط عند إرادة وضع المصطلحات الحديثة ، وخاصة عند إرادة اختيار أو تنميط صيغة معينة من بين صيغ وألفاظ أخرى موجودة لمعنى واحد . كأن نختار بين (هاتف) و (مسرة) و (تلفون) و (إرزير) ... أما في الحالة الأخرى وهي التي يكون فيها اللفظ موجودا ومستعملا بالفعل وليس له ألفاظ أخرى تزاحمه في معناه ، فلا يكون هناك مجال لاستخدام هذه المقاييس ، لأننا سنضطر للاعتراف بفصاحته حتى ولو خالفها ، ولا نشترط فيه إلا الشروط الثلاثة التي ذكرناها لأنها تمثل الحد الأدنى الذي لا يمكن تجاوزه .

(13) المعجم العربي : لحسين نصار : 2 / 733 .

المراجع

- تصحيح الفصيح / لابن درستويه : تحقيق الجبوري (بغداد 1975).
- كتاب الحروف / للفارابي، تحقيق د. محسن مهدي / بيروت 1969.
- المزهر / للسيوطي، محمد أحمد جاد وصاحبه / مصر – بدون تاريخ.
- المعجم اللغوي التاريخي / أ. فيشر / القاهرة، ط.1. سنة 1967.
- المعجم العربي : نشأته وتطوره / د. حسين نصار / مصر 1968.
- العربية والحداثة أوالفصاحة فصاحات / د. محمد رشاد الحمزاوي / دار الغرب الاسلامي 1986.
- قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي. / د. عبد العلي الودغيري / منشورات عكاظ – الرباط 1989.
- المعجم / .ج. ب. مارسيليزي – تعريب : د. عبد العلي الودغيري / مجلة (دراسات أدبية ولسانية) ع. 6 سنة 1987 (المغرب).
- مع المعجمات العربية ومسألة التصحيح اللغوي. / د. إبراهيم السامرائي / مجلة البحوث والدراسات العربية. الكويت، ع 15 سنة 1988.

- L. Guilbert
- La créativité lexicale
- Larousse. Paris 1975.
- Simone Delassalle et Marie Noël :
- Le lexique entre la lexicologie et l'hypothèse lexicaliste in : langue française N° 30.